

## اغتيال طبيب تركماني أخصائي لجراحة الجملة العصبية التركمان في العراق يتعرضون الى ابادة جماعية

تاريخ: ١٥ أيلول ٢٠١١  
عدد: ريب.٥- أي ١١١٥

أن تكون جزء غير حاكما (الأقلية) في مجتمع ما، يعتبر احد الأسباب الرئيسية للتعرض في انتهاكات حقوق الإنسان، عندما تمتلك مثل هذه المكونات موقع استراتيجي وأراضي غنية بالثروات الطبيعية في مجتمع غير مستقر سياسيا وله نظام غير ديمقراطي وثقافة عنصرية سوف تزداد المعاناة حتما، وإذا أضفنا إلى العوامل أعلاه عامل عدم الاستقرار مثلما هو الحال في العراق ستكون احتمالات تعرض هذه المكونات إلى التطهير العرقي كبيرة. هذه هي حالة المكونات الغير الحاكمة (الأقليات) في العراق واكبرهم التركمان.

لقد تعرض التركمان في العراق خلال ٣٥ سنة من حكم حزب البعث إلى جميع أنواع الانتهاكات، من القتل والترحيل والتهجير القسري والحجز التعسفي ومصادرة الأراضي وتغيير التركيبة السكانية لمناطقهم ومحاولات في محو قوميتهم وتغييرها إلى العربية، بالإضافة إلى الحرمان من الحقوق السياسية والثقافية وحق الدراسة باللغة الأم، و العمل في المشاريع الحكومية ومؤسسات الدولة او تملك الاراضي والعقارات ضمن الحدود الجغرافية لمناطقهم، بالأخص في محافظة كركوك.

وبعد احتلال العراق سنة ٢٠٠٣، استمر مسلسل الانتهاكات، اذ تعرضت الكثير من المناطق التركمانية للتغيير الديموغرافي المنظم من خلال إسكان أعداد كبيرة من العوائل الكردية القادمة من المحافظات الشمالية، ساهمت في ذلك الأحزاب الكردية من خلال وضع اليد بالقوة على الإدارة في معظم المناطق التركمانية وسيطرة ميليشيات البشمركة الكردية على أجهزة الأمن والشرطة. وتتواصل محاولات القيادات الكردية وبشتى الوسائل ابتلاع مساحات شاسعة من المساحات الجغرافية بالتالي المطالبة بتمليك جميع الأراضي التركمانية، تارة بتهديد لأصحابها واستخدام القوة تارة أخرى. ولقد تم تشريد الالاف من العوائل التركمان من تلعفر وترك الكثير من التركمان مدينة اجدادهم كركوك مجبرا. ناهيك عن تهميش التركمان في شغل المناصب والتوظيف في دوائر الدولة الرسمية في المدن التركمانية التي تعيش تحت رحمة الاحزاب الكردية.

ففي الدستور العراقي الجديد لم يكن للتركمان من وجود، سوى بعض الفقرات التي تشير وبشكل غامض الى التركمان، بل يزداد يوما بعد اخر استهدافهم من خلال التهريب وعمليات القتل والاعتقالات التعسفية والاختيالات وعمليات الخطف.

ووفقا للتصريحات التي أدلى بها اللواء تورهان عبد الرحمن معاون مدير شرطة كركوك في ١١ نيسان فان محافظة كركوك شهدت زيادة كبيرة في جرائم القتل والختف الموجهة ضد المكون التركماني مما حدى بالكثير من التركمان إلى بيع أو إيجار منازلهم والانتقال للسكن في اربيل أو الهجرة إلى تركيا. مضيفا: "بان الغاية من هذه الهجمات هي إفراغ المدينة من سكانها الأصليين".

وفي الأشهر الاخيرة تم تهديد وختف المئات من التركمان: أطفال، شباب، رجال أعمال ومقاولون وأطباء. و نجى الكثيرون من القتل أو الاختطاف بعد أن دفعوا مبالغ كبيرة مقابل إطلاق سراحهم. ووفقا لبعض المصادر، فان التركمان قد دفعوا ومنذ الاحتلال نحو ٥٠ مليون دولار (أمريكي) كفدية مقابل الإفراج عن المخطوفين.

من الحوادث التي طالت التركمان في الأسبوع الماضي هي اغتيال ٣ تركمان من بينهم طبيب في جراحة الجملة العصبية مع شقيقة، كما تم اختطاف تركماني واحد واثنين نجو من محاولة اغتيال وأصيب ادهم بجروح خطيرة، وكما تم استهداف احد حراس رئيس مجلس محافظة كركوك والذي أصيب بجروح خطيرة .

انه من الصعب تفسير كيفية تجاهل القوى والمنظمات الدولية تعرض قومية كبيرة مثل تركمان العراق إلى التطهير العرقي ومنذ عقود، بالرغم من أن هذه القوى تعمل في العراق منذ فترة طويلة. ان الاسباب المحتملة لهذا الإهمال هي:

- عدم تطور منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية التركمانية وغياب النظام السياسي التركماني العام؛

- غياب المراكز الإستراتيجية التركمانية المتخصصة، الصحافة والفرق العاملة لتتوير المجتمع الدولي حول الوضع التركماني الحالي؛

- غياب التركمان في قائمة مصالح القوى العظمى العاملة في المنطقة

- تعميم وسائل الإعلام عن الانتهاكات التي يتعرض لها التركمان من قبل السلطات الكردية التي تحكم المناطق التي يسكنها التركمان

في ضوء الحقائق المذكورة أعلاه، يصبح من الواضح أن التركمان في العراق يعانون من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي؛ ويفتقرون الى الأمان في مناطقهم، مع تدهور وضعهم الاقتصادي فضلا عن ترك أراضيهم، والهجرة للبحث عن ملاذ امن.

وبما أن الأحزاب الكردية وقواتها المتمثلة في البشمركة والاسايش وغيرها تتحكم في مناطق واسعة من الأراضي التي يسكنها التركمان لذلك فأنهم مسؤولون وبشكل مباشر في ما يتعرض له التركمان من تطهير عرقي. ان المشاركة بصورة متساوية لجميع مكونات المنطقة في الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى هو احد الحلول المناسبة لاستقرار الأمن في المنطقة .

يجب على السياسيين التركمان إعادة ترتيب البيت السياسي التركماني وهيكله البناء السياسي التركمان العام وتطوير وسائل الإعلام وتأسيس مراكز اختصاصية من اجل تعريف المجتمع الدولي بما يتعرض له التركمان من عمليات تطهير عرقي.

تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية المباشرة، بينما تتحمل القوات الأمريكية العاملة في العراق والأمم المتحدة مسؤولية قانونية وأخلاقية في العمل على إيقاف العمليات الوحشية التي يتعرض لها التركمان وحمايتهم.

لم تساعد السياسة التركية لتركمان العراق في بناء النظام السياسي التركماني العام بالشكل الذي يتمشى مع الوضع العراقي الجديد، وفشلت في إيقاف عمليات التطهير العرقي التي يتعرض لها التركمان ومنذ عقود. يتعين على الساسة والمؤسسات التركمانية العراقية العمل على كسب الدعم السياسي واللوجستيكي للبلدان التركية الأخرى فضلا عن تركيا ، أذربيجان و تركمانستان، على سبيل المثال.

ينبغي لمنظمات التمويل الدولية التي لها وجود في العراق والتي اعتادت على دعم منظمات المجتمع المدني الكردية ووسائل الإعلام المستقلة الكردية دون استثناء اعادة النظر في سياستها، وتقديم الدعم للتركمان أيضا وغيرهم من المكونات غير الحاكمة.

---

#### التفصيل الزمني للإحداث

- الخامس من أيلول، اغتيال يلدرم عباس ديمرجي، طبيب جراحة الجملة العصبية، وشقيقة زين العابدين.
- السابع من أيلول، اغتيال إسماعيل محمد حقي، صاحب مكتب عقارات
- تسعة أيلول، محاولة اختطاف كمال اكبر
- العاشر من أيلول، اختطاف أكرم شاكر، موظف صحي
- الحادي عشر من أيلول، محاولة اغتيال عبد الأمير، احد حراس رئيس مجلس محافظة كركوك
- الثالث عشر من أيلول، محاولة اختطاف هشام بهجت حكيم، مدير معمل غاز

\* ترجم التقرير من الانكليزية السيد احمد الهرمزي، وراجعه السيد محمد قوجا